

الأزمات الاقتصادية تقود مسقط إلى فرض الضريبة على الدخل

خطة تشمل إعادة توجيه الدعم واحتساب أسعار جديدة للكهرباء والمياه



استهلك حذر في ظل الأزمة

ستسهم الموارد المالية المتحصلة منها في بناء اقتصاد مستدام للأجيال القادمة. كما أنها ستسهم في تحسين الخدمات العامة ومواصلة تطوير البنية الأساسية في المستقبل. وسيستهدف تطبيق هذه الضريبة في توليد دخل ضريبي أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به في الظروف الاقتصادية المضطربة والجيدة والصعبة وتكمن فاعليتها في انخفاض تكاليف إدارتها وتحصيلها. وسيعمل قطاع الأعمال كمحصول للضرائب في السلطنة وسيتمثل فقط تكاليف فرض ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها والمطالبة بها والأمثال بالاتزامات الضريبية بموجب القانون واللائحة، بحيث تقوم المؤسسات المسجلة بإضافة هذه القيمة على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي تقدمها على أن يتحمل الضريبة المستهلك النهائي المتلقي لهذه السلع أو الخدمات.

ويتعين على قطاع الأعمال القيام بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة، كما ستحتاج المؤسسات بموجب قانون هذه الضريبة إلى تشغيل نظام محاسبة وفوترة فعال والاحتفاظ بسجلات محاسبية دقيقة. ويتوقع أن يكون تأثير ضريبة القيمة المضافة على كلفة المعيشة محدوداً خاصة وأن النسبة التي سيتم تطبيقها في السلطنة تعد منخفضة إذا ما قورنت مع تلك المطبقة في بلدان أخرى حول العالم ما يعني أن تأثير هذه الضريبة على أسعار السلع والخدمات سيكون غير ملحوظ.

القيمة المضافة حسب خبراء يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات. ومن المنتظر أن توفر ضريبة القيمة المضافة مورداً إضافياً للمالية العامة للدولة بضمن استمرار جودة الخدمات العامة، كما أنها ستدعم تحقيق أهداف السلطنة في تقليل الاعتماد على النفط والمنتجات الهيدروكربونية الأخرى كمصادر رئيسية لإيراداتها.



مونيكا مالك
خطوة مهمة ستبناها
دول مجلس التعاون
الخليجي عن كئيب

وكانت دول الخليج قد وقعت اتفاقية في 2016 لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لمواجهة ضغوط النفط، مع اتفاق ضمني بأن تطبق السعودية والإمارات وأبوظبي، وهو ما حدث بالفعل، ولحقت بهما البحرين في 2019. ويعد فرض ضريبة القيمة المضافة أحد الإصلاحات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، لإيجاد مصدر جديد للإيرادات.

واتفقت دول الخليج على استثناءات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية و94 سلعة غذائية من ضريبة القيمة المضافة عند تطبيقها. ويُؤمل على أن يكون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى القدرة التنافسية الدولية للسلطنة حيث

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد عُمان بعشرة في المئة هذا العام، وهو ما سيكون أكبر انكماش في الخليج، وأن يتوسع العجز إلى 18.3 في المئة من الناتج الإجمالي من 7.1 في المئة العام الماضي. وفي منتصف أكتوبر، قال السلطان هيثم إنه سيجري تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المئة في أبريل 2021، في إطار جهود تنويع إيرادات الحكومة. وتعد ضريبة القيمة المضافة من مطالب صندوق النقد الدولي بترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل حيث تهدف السلطنة إلى توليد دخل ضريبي أكثر استقراراً.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة "غير مباشرة" يتحمل قيمتها المستهلك النهائي في حين يقوم المورد (الخاضع للضريبة) باحتساب وتحصيل الضريبة وتسديدها إلى جهاز الضرائب، كما تعتبر ضريبة على الاستهلاك. وسيتم فرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات (باستثناءات محددة في القانون واللائحة) في كل نقطة بيع أي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، كما أنها ستفرض على استيراد السلع إلى السلطنة باستثناءات محددة في القانون واللائحة كذلك. وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصادي، كقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.



فاطمة مرايكشي الشرفي
إصدار سندات يؤدي
إلى تكديس المعروض
النقدي دون استثمارات

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

غلق المعابر الحدودية لا يكبح الاقتصاد الموازي في المغرب

تواصل تهريب البضائع الإسبانية إلى الرباط عبر منفذي سبته ومليلية

تصاعد الجدل مجدداً في المغرب حول غلق معبري سبته ومليلية حيث كشفت تقارير حديثة أن الخطوة لم تكبح التهريب ولم تمكن من إعادة ترتيب الاقتصاد الموازي، في وقت يتواصل فيه التوتر مع إسبانيا التي تعتبر المعبرين جزءاً من أراضيها.

الرباط - وضع غلق معبري سبته ومليلية الحدوديين بين المغرب وإسبانيا، الرباط تحت مجهر المراقبة، في وقت كشفت فيه تقارير أن "التهريب المعيشي" يواصل انتعاشه ما من شأنه أن يضاعف متاعب الاقتصاد المحلي ويجهد خطط الحكومة في محاصرة التجارة الموازية.

وقال تقرير مغربي رسمي إن إغلاق معبري سبته ومليلية اللذين يخضعان إلى إدارة إسبانيا وتطالب الرباط باسترجاعهما، لا يعالج أسباب انتشار تجارة "التهريب المعيشي" شمال البلاد. وجاء ذلك في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي تسلمه العاهل المغربي الملك محمد السادس ونشر في الجريدة الرسمية مساء الأحد.

وأوضح التقرير أن "إغلاق معبري سبته ومليلية من طرف المغرب، وكذلك منع العمليات التجارية عبر ميناء مليلية، منذ يوليو 2018، تدابير من شأنها أن تكون ناجعة على المدى القصير".

دعوة إلى منح تحفيزات ضريبية وتمويلية وتشجيع الشركات على التوسع في المناطق المحاذية لسبته ومليلية

استدرك "غير أن الإغلاق لا ينصب على معالجة الأسباب العميقة التي سمحت بانتشار تجارة التهريب". ويمتدح المئات من المغاربة تهريب السلع من المدينتين إلى باقي المدن داخل المغرب، حيث يعملون على حمل أكياس ضخمة مملئة بالبضائع الإسبانية فوق ظهورهم لإخفائها إلى الأراضي المغربية وبيعها.

وأردف "أحد الأسباب الرئيسية لانتشار التهريب المعيشي، هو القصور الحاصل على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي راكمته المناطق المحيطة بالمدينتين منذ عقود". كما قدم التقرير توصيات لمرحلة ما بعد منع تجارة التهريب، بعد 60 سنة من استمرار الجمارك البرية مفتوحة، دون أن يتوقف ما يعرف محلياً بـ"التهريب المعيشي".

وأوصى التقرير بـ"منح تحفيزات ضريبية وتمويلية، وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام الشركات الوطنية، تشجيعها لها على التوسع في المناطق المحاذية لسبته ومليلية". وفي مارس الماضي أغلقت السلطات المغربية معبري سبته ومليلية نهائياً أمام تجارة "التهريب المعيشي". وكان المغرب يبرر إغلاق منفذ الجمارك البري مع مدينتي سبته ومليلية شمال البلاد والخاضعتين

لإغلاق معبري سبته ومليلية الحدوديين بين المغرب وإسبانيا، الرباط تحت مجهر المراقبة، في وقت كشفت فيه تقارير حديثة أن الخطوة لم تكبح التهريب ولم تمكن من إعادة ترتيب الاقتصاد الموازي، في وقت يتواصل فيه التوتر مع إسبانيا التي تعتبر المعبرين جزءاً من أراضيها.

السيطرة الإسبانية، بمحاولة منع التهريب وإعادة ترتيب اقتصاد الظل. وكان تقرير للبرلمان المغربي صدر في فبراير الماضي، قال إن "المغريبات المهتمات للتهريب المعيشي بمعبر سبته، يعشن وضعاً مأساوياً وينمن ليومين وأكثر في العراء"، مشيراً إلى وجود "حوالي 3500 امرأة يمتهن التهريب المعيشي و200 طفل قاصر بمعبر سبته".

وترفض المملكة المغربية الاعتراف بشرعية الحكم الإسباني على مدينتي سبته ومليلية، وتعتبرهما جزءاً لا يتجزأ من التراب المغربي، وتطالب الرباط مدريد بالدخول في مفاوضات مباشرة معها على أمل استرجاع المدينتين. ومنذ إغلاق المغرب لمعبري المدينتين في ديسمبر الماضي، بعد قرار سابق في يوليو 2019 بمنح أي عملية استيراد أو تصدير لم يتوقف الجدل داخل الأوساط الاقتصادية المغربية.

وبالتزامن مع تلك الإجراءات حينها، ناقش البرلمان وحتى مطلع هذا العام، تقريراً يرصد معاناة العاملات في تهريب السلع، قبل أن تصدر لجنة برلمانية توصياتها بخصوص التقرير. وتعرض التقرير آنذاك إلى خلفيات اتخذت السلطات المغربية لقرارها بعد 60 سنة من استمرار الجمارك البرية مفتوحة، دون أن يتوقف "التهريب المعيشي"، عند ردود الفعل والقرارات المختلفة للإجراءات المغربية.

كما يتوقف التقرير عند ردود الفعل الإسبانية، وقد تحدثت عن خسائر محتملة يتكبدها الاقتصاد المحلي في المدينتين. وأشار إلى أن التهريب يكلف خزينة الدولة المغربية خسائر سنوية تتراوح بين 500 و700 مليون دولار.

وقال التقرير، الذي اختلفت مناقشته في يناير الماضي، "توجد حوالي 3500 امرأة تمتن التهريب المعيشي بمعبر سبته، ويوجد أيضاً 200 طفل قاصر". ولفت إلى أن المغريبات المهتمات للتهريب المعيشي يعشن وضعاً مأساوياً وينمن ليومين وأكثر في العراء. وقال إنهن "يستعملن الحفاظات خوفاً من ضياع فرصة العبور إلى سبته لجلب السلع المهربة".

ويرى عبدالله الهامل، عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب المغربي، أن "التهريب الذي ينتشر بالمعبرين له انعكاسات على الاقتصاد الوطني". وأضاف الهامل، وهو أستاذ بجامعة وجة في حديث مع الأناضول، "بالمقابل نجد سكاناً في منطقة مجاورة يستفيدون من التهريب المعيشي، ولا يستطيعون أن يوفروا دخلاً مادياً آخر إلا من خلاله".

وأكد أنه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية لسكان الشمال يصعب القول إن إغلاق المعبرين البريين أمام التهريب المعيشي، في مصلحة المواطنين، إلا إذا توفرت شروط معينة.

رأى ماركسي الشرفي



لرقابة هنا